

ضرورة تكيف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة ميدانية لآراء عينة من المختصين في المحاسبة بالجزائر.

The need to adapting the financial accounting system in accordance with the International Financial Reporting Standard for Small and Medium Enterprises -A field study of the opinions of a sample of accounting professionals in Algeria.

حنان جلاب^{1*}، محمد لعربي²

¹ مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، h.djellab@univ-dbkm.dz

² مخبر الصناعة التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، m.laribi@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2021/06/07

تاريخ القبول: 2021/05/24

تاريخ الإرسال: 2021/04/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص تكيف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولتحقيقه قمنا بتوزيع استبيان على عينة مكونة من 76 مفردة مقسمة بين مهنيين وأكاديميين، ولقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج تمحورت حول حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام محاسبي خاص بها يسمح لها بإعداد قوائم مالية تعبر عن وضعيتها، وترفع من جودة مهنة المحاسبة، إلا أنها تواجه صعوبات عديدة تمنع تكيف النظام المحاسبي المالي حسب خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تجاوزها بتوفير كوادر بشرية مؤهلة يتكفل بها المجلس الوطني للمحاسبة، وتحقيق تفاعل قوي بين نظم معلومات التسيير والمحاسبة لتنفيذ الأسس التي ينص عليها هذا المعيار، بالإضافة إلى التخطيط المستمر لمسايرة مستجداته.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس معايير المحاسبة الدولية، مهنة المحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة.

تصنيف JEL: M13، M41، M49

Abstract :

This study aimed to diagnose the adaptation of the financial accounting system in accordance with the International Financial Reporting Standard for Small and Medium Enterprises approved by the International Accounting Standards Board, and to achieve it, we distributed a questionnaire on a sample of 76 individuals divided between professionals and academics. Small and medium-sized enterprises need to have their own accounting system that allows them to prepare financial statements that express their status and raise the quality of the accounting profession, However, it faces many difficulties that prevent the adaptation of the financial accounting system according to the characteristics of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium Enterprises, and it can be passed by providing qualified human cadres to be ensured by the National Accounting Council, and to achieve strong interaction between management and accounting information systems to implement the principles stipulated in this standard, in addition To continue planning to keep pace with developments.

Keywords: The financial accounting system; The international financial reporting Standard for small and medium enterprises; The International Accounting Standards Board; the accounting profession; National Board of Accountancy

Jel Classification Codes : M13, M41, M49

توطئة (مقدمة):

منذ ظهور المحاسبة بدأت تُطبق على كل المؤسسات دون أخذ حجمها بعين الاعتبار، ومع مرور الزمن زاد الاهتمام بها، لذلك كان لا بد من وجود معايير محاسبية خاصة بها، لكون جودة المحاسبة تنعكس إيجاباً على كفاءة الاستثمار وتطويره، ومن هنا يظهر دور المحاسبة كأداة لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، وبناء على هذا قام مجلس معايير المحاسبية الدولية بإصدار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم وتشجيع المستثمرين في هذا النوع من المؤسسات هذا بالنسبة للمستوى الدولي، أما على المستوى المحلي تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية في الاقتصاد الجزائري، مما يجعلها تمثل أولوية في وضع مختلف برامج التنمية الاقتصادية، وتعتبر حلاً مجدياً لخلق روح المبادرة والابتكار، وتأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 95% من إجمالي المؤسسات في الجزائر، لذلك يجب دعمها من أجل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الاقتصادي وحتى الاجتماعي، وعلى غرار ذلك قد تشكل المحاسبة عائقاً أمام نجاحها مثلما يوجد في الجزائر يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات دون الفصل بينها مما يجعله يشكل عبء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا وجب تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء على هذا وبغية معالجة إشكالية الدراسة تم طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما الذي يجب توفيره حتى نتمكن من تكييف النظام المحاسبي المالي وفق طبيعة معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ؟

ومن أجل الوصول إلى الإجابة على السؤال الرئيسي اعتمدنا مجموعة من التساؤلات الفرعية المجسدة فيما يلي:

- هل النظام المحاسبي المالي مناسب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل هناك صعوبات تمنع تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي الوسائل الضرورية من أجل تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة ؟

فرضيات الدراسة

بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات المناسبة لهذه الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

- النظام المحاسبي المالي لا يسمح بتطبيق وظيفة القياس والإفصاح على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس حقيقة الوضعية المالية لها لأنه يفوق احتياجاتها، وهذا ما يستدعي ضرورة وجود محاسبة خاصة بها تلبي متطلباتها ؛
- وجود العديد من الظروف التي تقف حاجزاً أمام تحقيق عملية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- يجب توفير الوسائل المناسبة لنجاح عملية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق طبيعة معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يسمح للوصول إلى الأهداف المرجوة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من حجم استفادة المهنيين منها، لأنها تسلط الضوء على المتطلبات اللازمة لتكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستفيد منها الأكاديميين باكتساب معرفة حول موضوع حديث منشور في منصة المجالات العلمية الجزائرية، تعتبر مرجعاً ونقطة بداية لبحوثهم المستقبلية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص العناصر الضرورية التي تسمح بتكييف النظام المحاسبي المالي وفق خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مدى حاجتها إلى نظام محاسبي خاص بها يسمح بتحقيق رغبات المستخدمين، وبالرغم من هذا توجد صعوبات تعرقل عملية تكييف النظام المحاسبي المالي وفقه، لكن في المقابل هناك إمكانية لتحقيقها من خلال توفير الموارد المالية وتأهيل الموارد البشرية بما يتناسب معها.

منهجية الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الاستنباطي والاستقرائي بغية توضيح وتحليل المعطيات، وعرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذه الدراسة، بغرض استخلاص الفرضيات ولتوجيهها في دراستنا، بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع البيانات من أهم المختصين بالمحاسبة ما بين أكاديميين ومهنيين، ولتفريغ بيانات الاستبيان المجمعة ومعالجتها إحصائياً استخدمنا برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS VERSION 24).

الدراسات السابقة

سوف نقوم بعرض وتحليل بعض الدراسات السابقة المرتبطة بدراستنا من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها فيما يلي:

- دراسة (عطية، قدوري، 2018)، بعنوان "إمكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" استهدفت الدراسة معرفة متطلبات الإفصاح عن المعلومة المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وبالاعتماد على الاستبيان وزع على 100 مؤسسة، كما توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج بعد معالجة بيانات المجموعة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وتتمثل أبرز هذه النتائج في أنّ واقع البيئة الاقتصادية الحالية غير جاهر للتكيف مع المرجعية الدولية، ولكن هذا لا يعني عدم السعي نحو التطلع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يمنح فرصة لكسر الحواجز الدولية من خلال إلزامية تكيف النظام المحاسبي المالي حسب متطلباته، ونلاحظ في هذه الدراسة وضوح الهدف واتساقه مع النتائج التي متوصل إليها، ومن المتوقع أن تكون هذه الدراسة فرص لمزيد من البحوث المستقبلية.

- دراسة (بالرقي، شرشافة، 2017)، بعنوان "مدى ملائمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" حيث تناولت موضوع تم تجاوزه في عملية الإصلاح المحاسبي من خلال أخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، ومعالجة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية البيانات المجمعة عن طريق استبيان الذي وزع على 14 مؤسسة، ليتم الوصول إلى نتائج يكمن أهمها في حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى محاسبة مالية خاصة بها، لأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يفرض عليها الإفصاح عن المعلومات بحجم يفوق ما يحتاجه مستخدميها، لهذا وجب إعادة التفكير في نطاق تطبيقه حسب متطلبات المؤسسات، وأخذ بعين الاعتبار خصوصية النسيج المؤسساتي في الجزائر، وضرورة تكيفه وفق خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونلاحظ أن الأهداف متسقة مع النتائج المتوصل إليها.

- دراسة (KLINK, 2016)، بعنوان "The international financial reporting standard for small and medium-sized entities: the need and form of a third-tier financial reporting standard in namibia" استهدفت الدراسة هو التحقيق في مدى حاجة البيئة المحاسبية الناميبية إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكل الذي يمكن أن يتخذه مثل هذا المعيار، حيث استخدم من أجل الوصول لهذا الهدف المنهج الاستنباطي، كما تم الاعتماد على تحليل وتفسير الوثائق ذات العلاقة بموضوع الدراسة، لنستنتج أن هناك حاجة إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مثل ناميبيا، إلا أنه ليس أكثر جدوى من معايير الإبلاغ المالي الدولية، ولا تزال متطلبات هذا المعيار معقدة ومكلفة التطبيق، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة في البلدان النامية، ليتبين أن هناك توافق بين أهداف الدراسة والنتائج المحققة.

- دراسة (عزاوي، مهواة، 2012)، بعنوان "المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرص وتحدي للدول النامية" تناولت هذه الدراسة معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، بالإضافة إلى ذلك هدفت إلى ضرورة الاستفادة من التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية مبسطة تراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم اعتماد استبيان كأداة للوصول إلى النتائج بعد معالجة البيانات المجمعة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، إلا أن حجم العينة لم يتم تحديده بدقة حيث اكتفت بذكر نوعها لتشمل محاسبي ومسيري المؤسسات فقط، وتشير هذه النتائج إلى ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه في حالة تكيف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم إعداد القوائم المالية بأقل تكلفة وذات جودة.

ومن خلال تحديد الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع دراستنا، يتبين أن هناك استخدام لنفس الطريقة والأداة في الدراسات الثلاثة لكن حجم عينة دراستنا معتبر مقارنة بها، كما أن دراستهم اقتصر على الأخذ بآراء المهنيين بينما دراستنا جمعت بين آراء أكاديميين ومهنيين، على غرار ذلك تضمنت هذه الدراسات إمكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم تناسب تطبيق النظام المحاسبي المالي مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما دراسة (KLINK, 2016) تختلف من حيث الطريقة والأداة المستخدمة لكونها اعتمدت على تحليل وتفسير الوثائق ليتبين من خلال ذلك حاجة الدول النامية إلى وجود معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من دراستهم للموضوع إلا أنهم يختلفون في كون كل دراسة تناولته بصفة عامة، إلا أن دراستنا انحصرت بالتركيز على المتطلبات الضرورية حتى تتمكن من تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكييف النظام المحاسبي المالي وفقه، لتصبح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر قادرة على إعداد قوائم مالية تعبر عن وضعيتها المالية الحقيقية.

1. حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام محاسبي خاص بها

يستند منتقدو عملية التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق كل معايير الإبلاغ المالي الدولية على أنها ليست ملائمة للاحتياجات وحتى لو كانت متطلباتها ملائمة فهي تنتهك مفهوم التكلفة مقابل المنفعة، لأن معايير الإبلاغ المالي الدولية طُورت أساساً لخدمة احتياجات أسواق الأوراق المالية (شرويد، كلارك، وكاثي، 2016، صفحة 42)، إلا أن البدائل المحاسبية تمثل واقع لمحاولة الوفاء باحتياجات المؤسسة فهي بذلك تشكل نقطة بداية في التفكير بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل وجود معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرصة حقيقية للجزائر من أجل تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وفي أقصر وقت خاصة وأنها وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلباتها، كما أن اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من فرص الاستفادة من الاقتصاد العالمي لكونه يمثل مرجعية محاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباعتباره أداة إستراتيجية أكثر حداثة لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (عزاوي و مهاوة، 2012، الصفحات 98 - 99)، كما يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير معلومات على أساس محاسبة القيمة العادلة وليس على أساس محاسبة التكاليف التاريخية، وهذا ما يتوافق مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KLINK, 2016, p. 31).

وبدوره قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى متناهية الصغر، حيث يمثل هذا المعيار أساساً ومرجعاً كونه يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من المؤسسات بهدف رفع جودة القوائم المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، ويُمكن هذا المعيار أيضاً من معالجة الأحداث الاقتصادية وفقاً لخصوصية هذا الجزء من نوع المؤسسات (عزاوي و مهاوة، 2012، صفحة 95)، كما لا يقوم هذا المعيار بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنما يوضح خصائص المؤسسات التي يكون لها الحق في تطبيقه والتي يغلب عليها عادة أن تكون ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك فإن هذا المعيار في الحقيقة يحدد نطاق تطبيقه بغض النظر عن التعريف الذي تضعه دولة معينة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2019، صفحة 10)، لذلك يتم تطبيق هذا المعيار على جميع المؤسسات التي تصدر قوائم مالية للمستخدمين الخارجيين ولا تخضع للمساءلة العامة بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني (عباس حميد و صفوان قصدي، 2015، صفحة 17).

وتتجلى مزايا اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال تحديد الاختلاف بين هذا المعيار وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي تتمثل فيما يلي:

- تخفيف تكلفة إعداد المعلومات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة في حالة إعدادها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ولتتم تزويد هذه المؤسسات بمعيار ذو جودة عالية، كما توجد مزايا أخرى منها توفير قواعد مفهومة وموحدة دولياً تسهل إجراء مقارنات بين القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KLINK, 2016, p. 30) ؛

- وتظهر مزاياه أيضاً في تلبية حاجة الموردون في تقييم الأوضاع المالية للمستثمرين بالنسبة للدول الخارجية وحتى المستثمرين المحليين قبل بيع المنتجات أو تقديم خدمات على الحساب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، كما يساعد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكالات التصنيف المالي في وضع تصنيفات رسمية دولية (Dalla Riva & Meirelles Salotti, 2015, p. 307) ؛

- وكذلك يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنتفع من استخدامه باعتباره مرجعية محاسبية موحدة دوليا يساعدها في الحصول على التمويل اللازم من المصارف المتعددة الجنسية، حيث تعتمد هذه المصارف على القوائم المالية في اتخاذ قرار الاقتراض وفي وضع الشروط وتحديد معدل سعر الفائدة (عباس حميد و صفوان قصدي، 2015، صفحة 15).

- بالإضافة إلى ذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على تقليل الاختلاف بينه وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية (Devi Ram, 2012, p. 162)، لكون المؤسسات الكبيرة لا تزدهر بدون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تزدهر باحتياجاتها وتشتري منتجاتها، وهذا ما يستدعي ضرورة التزامها بمعايير الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو والتطور، حيث يظهر هذا الاختلاف في هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتمثل في توفير معلومات عن الوضع المالي والأداء والتدفقات النقدية، بينما هدف معايير الإبلاغ المالي الدولية يتمثل في توفير معلومات مفيدة لغرض اتخاذ القرارات والاستثمار والائتمان وانسيابية النقد والموارد والالتزامات (عباس حميد و صفوان قصدي، 2015، الصفحات 16-17)؛

- وقد أُنعمت كذلك على نفس الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد وتعديل معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم ذلك يعتبر هذا المعيار قائما بذاته، ولقد تم إعدادده بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أولهما سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيقه لمعالجة الأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء معايير الإبلاغ المالي الدولية على معالجات لا تطبق فيها، وثانيا إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كثيرة، كما هناك جملة من الاعتبارات التي تم على أساسها تحديد الجوانب التي تجيز اختلاف معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي يمكن حصرها في خمس جوانب من خلال تبسيط عدد من مبادئ الاعتراف والقياس، وتقليل عدد طرق الإفصاح، وإلغاء بعض الأمور التي تغطيها معايير الإبلاغ المالي الدولية لأنها لا تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعديل خيارات السياسة المحاسبية التي لم يعد مسموح بها، بالإضافة إلى ذلك لغة معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط (عزاوي و مهاوة، 2012، الصفحات 95-96).

وفي الجزائر يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها، بالرغم من تضمنه المحاسبة المالية المبسطة سطحا دون التفصيل فيها، والتي تطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط المحدد من طرف وزارة المالية للمحاسبة، وتُعرف أيضا بمحاسبة الخزينة التي تركز على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية (قرار، 2008، صفحة 22)، وتطبيق هذا النوع من المحاسبة ليس إجباريا وإنما هو خيار تتخذه المؤسسات بإرادتها المطلقة، ويتمثل الهدف الأساسي منها في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية (عوينات، كويس، و مهاوات، 2016، صفحة 81)، كما أن النظام المحاسبي المالي صدر سنة 2007، وفي ذلك الوقت لم يكن قد تم اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن منذ إصداره سنة 2009 لم يتم لحد الساعة تكييف النظام المحاسبي المالي وفقه.

2. صعوبات تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محدودية الموارد الاقتصادية الضرورية لمراقبة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، يشكل عبء ثقل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه تم تدارك ذلك بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لا يعني التخلص نهائيا من الانتقادات الموجهة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، لما يشكله هذا المعيار من إرباك وتشويش نتيجة استخدام إجراءات مختلفين لبيان نفس الحدث الاقتصادي والإفصاح عنه (نوي، 2016، صفحة 44)، على غرار ذلك محدودية الموارد المالية والبشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يجعل تطبيق النظام المحاسبي المالي فيها أمرا مكلفا من ناحية التكوين وتوفير نظام معلوماتي بتقنية عالية، زيادة عن ذلك سيطر عليها نمط الإدارة المركزية بإدارة المالك الذي لا يرغب في التنظيم المحاسبي، مما يعكس على ضعف نظم الحوكمة (بالرقي و شرشافة، 2017، صفحة 123).

وهناك صعوبات متعلقة بالاقتصاد الوطني منها غياب المنافسة الفعلية وفي مقابل نشاط السوق الموازية هذا يدل على غياب أسواق متخصصة تستعمل مرجعية للتقييم لعدم النشاط الفعلي للبورصة الجزائرية، وغياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني (سعيداني محمد و رحمان)

يوسف، 2018، صفحة 668)، ففي الدراسة التي أجراها wichmann حول المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقييمه لمجموعة من العوامل المحيطة، وجد أن 60% من المشاكل ترجع إلى المحاسبة، وتصنف هذه المشاكل خاصة في مسك الدفاتر المحاسبية واستخدام المعلومات والرقابة على النقدية والتكاليف، أما النسبة المتبقية ترجع إلى مشاكل أخرى كالتسويق والمشاكل الإدارية (عطية و قدوري، 2018، صفحة 132).

ويلاحظ أن معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نسخة مبسطة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الموجودة ضمنيا في النظام المحاسبي المالي، وكما لم يتم تجاوز الصعوبات التي تعرقل تطبيق هذه الأخيرة في المؤسسات الجزائرية، فإن معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل حل للجزائر في تطبيق المحاسبة الدولية، لكن في الواقع لا تزال موجودة نفس الصعوبات، مما يؤدي أيضا إلى عرقلة تطبيقه، والتي سنوضحها فيما يلي:

عدم القدرة على ممارسة المحاسبة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، لأن المهنيين في الجزائر لا يزالون حديشي التجربة بتطبيقها ما يستلزم الأمر الكثير من الوقت، واللجوء حاليا إلى تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يزيد الأمر صعوبة، وكذلك اقتصر دور الأساتذة الجزائريين على التدريس وعدم الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تنتج من المؤتمرات التي تقام في هذا المجال، بالإضافة إلى نقص كبير لمراكز التدريب على المستوى الوطني، مما يعني أن هذا الأمر سيمتد أيضا في حالة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن التشريع الضريبي لا يتوافق مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية وهناك الكثير من المشاكل حول القياس التي تتعارض معه، والذي لم يُحدث لمسايرتها مما يعني أن الأمر قد يبقى على حاله بالنسبة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ربط عملية الترميط المحاسبي بهيئة تابعة لوزارة المالية أدى إلى بطء في إصدار تعليماتها ما يُصعب من مواكبة التطورات المحاسبية، وخصوصا معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القشي، 2014، الصفحات 23-24). كما قد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إهمال أحد متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، مما قد يؤدي إلى حصولها على تقرير متحفظ، لأن تكلفة الالتزام بمتطلبات هذه الأخيرة تفوق قدرتها، وهذا ما يدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتفكير في الاستغناء عن تطوير معلومات أكثر أهمية من أجل تجنب التكاليف الإضافية، لذلك يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل المناسب بأقل تكلفة، لكن في ظل توفر الوسائل اللازمة في الوقت المناسب، وفي المقابل أيضا من يقوم بعملية تدقيق الحسابات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب عليه مواكبة جميع المتطلبات الخاصة بهذا المعيار (نوي، 2016، صفحة 45).

وزيادة على ذلك عدم وجود دراسة عملية على ما هو موجود فعليا من إطارات ملزمة بالمحاسبة الدولية، مما يدل على وجود فجوة بين الواقع المحاسبي وبين النظري، وعدم وعي الأساتذة والمهنيين بضرورة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لعدم قدرتهم على مواجهة التغيير وبالأخص مع ظهور معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الموظفين بمصالح المحاسبة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ذوي الخبرات المتراكمة وكبار السن دون حملهم للشهادات الجامعية، مما يصعب عليهم عملية التغيير، وكذلك عدم إقدام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عمليات التكوين في هذا المجال نظرا لاعتقادهم بأنها عملية تؤدي إلى إنفاق أكثر وتكلفة دون عائد محقق منها، حيث أن عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمخطط المحاسبي الوطني لفترة طويلة قدسّم رَسَخَ أعراف وتقاليد بعيدة كل البعد عن محتوى معايير الإبلاغ المالي الدولية، وحتى معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر مؤخرا (القشي، 2014، صفحة 25).

3. إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمعيار إبلاغ مالي دولي خاص بها يؤدي إلى تغيير إيجابي، لكونه يسلط الضوء على أدائها فاعتمادها على مرجعية تراعي خصوصيتها من شأنه أن يغير رؤيتها، لذلك يجب تحديد متطلبات تكييف النظام المحاسبي المالي وفقه لما له من أثر على أداء المؤسسات وعلى نظام المعلومات ونظام مراقبة التسيير (عطية و قدوري، 2018، الصفحات 133-134)، وأيضا يجب التفريق بين حجم المؤسسات ومدى إلزامها بتطبيقه، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعدها في ضمان شفافية المعلومات التي تؤدي إلى تحسين العلاقة مع المؤسسات الأجنبية، مما يساهم في دعم نجاح النظام المحاسبي المالي المكيف وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القشي، 2014، صفحة 27)، وسوف نوضح هذه المتطلبات فيما يلي:

3. 1. ضبط مفهوم الأداء وفق طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لكون النظام المحاسبي المالي ليس موجه بالتحديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو بذلك لا يسلط الضوء على مفهوم خلق القيمة حقا بما يتوافق مع هيكلها، حيث تشكل أرباح الاستغلال مؤشرا للأداء وقدرتها على الاستمرارية والتطور بما يساهم في تحديد القرارات الاستثمارية والتمويلية، وهذا التصور للأداء محدود ولا يظهر الأداء الداخلي من خلق قيمة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية والمالية، وعليه الاعتماد على مرجعية دولية مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على تقييم مدى الوصول إلى متطلبات الحوكمة فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل لموارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة لديها موارد محدودة (عطية و قدوري، 2018، الصفحات 134-135)، بالإضافة إلى ذلك يجب دراسة واقع البيئة الجزائرية التي تعمل فيها المؤسسات من أجل تكييفها لاستيعاب معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة التحديث الدائم، من خلال فتح أبواب هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام الكفاءات العلمية الصغيرة، وعدم التخوف المبالغ فيه لكي يكون تحديد في الموارد البشرية التي تساهم في تطوير الأداء، ومن أجل ضمان تكوين مناسب لها يجب ضبط البرنامج المحاسبي الجامعي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تكون الجامعات لها علاقة مع المهنيين مما يسمح من تكوينهم بخلفية مهنية ونظرية، كتتنظيم تربصات صيفية للمتفوقين في تخصصات المحاسبة بمكاتب المحاسبة في البداية، ثم عند تخرجهم يوجهون مباشرة للعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلقي تكوين أفضل بغية الاستفادة من تجربتهم لرفع أداء هذه الأخيرة (القشي، 2014، صفحة 26).

3. 2. توفير نظام معلوماتي:

ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متطلبات قياس أسهل، وإفصاح أقل من التي تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، 2019، صفحة 8)، لذلك يجب تكييف النظام المحاسبي المالي معه، والذي من شأنه أن ينجم عنه انعكاسات على مسيري نظم المعلومات والتسيير، كون التوافق معه يتطلب توفير سلسلة من المعلومات والتي عادة تتجاوز قدرات المحاسبين داخل المؤسسة مثل التقييم بالقيمة العادلة لبعض الأصول، ولهذا لابد عليهم من توفير معلومات هامة ودقيقة تساعد على التسيير الجيد، وكذلك توفير أدوات تسمح بتسوية أي نزاع، والمساعدة أيضا على تحسين فهم الفرص والمخاطر، لأن جودة القوائم المالية لا تعتمد فقط على وجود إطارات في مجال المحاسبة، وحتى إقامة تفاعل قوي بين نظم المعلومات والتسيير والمحاسبة لتنفيذ الأسس والمفاهيم التي ينص عليها معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يرفع من جودتها (عطية و قدوري، 2018، صفحة 135).

3. 3. التخطيط المستمر:

حيث تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة الناجحة للجزائر من أجل الوصول لمختلف أهدافها، ويزيد كذلك من فرصتها في الاستفادة من المؤسسات الأجنبية (عزاي و مهاوة، 2012، صفحة 98)، وهذا يبين أن عملية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون وفق قيام مشروع حقيقي يجمع مختلف الجهات بالتفكير الجيد وتوفير الوسائل اللازمة، فواقع لامركزية المعلومات وتخصيصها ناجم عن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب من المسير السعي نحو ضمان وجود طاقم عمل مؤهل ولديه استجابة سريعة لحل المشاكل لكونهم يؤثرون على ملائمة المعلومة وموثوقيتها، وخاصة أنها مرجعية تُحَيَّن كل ثلاثة سنوات وهذا ما يتطلب وضع برامج لليقظة الإستراتيجية ذات صلة بنظم المعلومات وتحسين مستوى المعرفة وذلك لتقييم ومتابعة أداء المستخدمين من خلال استغلال قدراتهم، وللتأقلم مع تحيين المعيار واتخاذ التدابير اللازمة (عطية و قدوري، 2018، الصفحات 135 - 136)، وأخيرا لا ينبغي الاعتقاد أن الإطار المحاسبي لمعيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتناسب في كل المسائل التي أتى بها مع طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ما دام يشير إلى متطلبات محاسبية أخرى التي تبقى معقدة كالقوائم المالية (لطرش، 2016، الصفحات 223 - 224).

4. الاطار الميداني للدراسة

سنقوم بإسقاط الجزء النظري في صورة تطبيقية من خلال اعتماد دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبيان، ليتم بعد ذلك عملية تحليل الاستبيان للوصول إلى نتائج الدراسة.

4.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون المجتمع المستهدف للدراسة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر من مهنيين وأكاديميين فاعلين في مجال المحاسبة، حيث يمثل المهنيين مجتمع الدراسة المحدد بدقة، لأنه يضبط بجدول يصدر عن المجلس الوطني للمحاسبة كل سنة، وقد اعتمدنا آخر تحديث له بعنوان نشاط 2021، وعليه يوجد 332 خبير محاسبي و2257 محافظ حسابات و2615 محاسب معتمد، بينما مساعدتهم يقدر عددهم بحوالي 298 لعدم وجود إحصائيات تحدد عدد المساعدين بدقة، كما لا توجد إحصائيات دقيقة أيضا حول عدد الأساتذة المختصين في المحاسبة، لذلك يقدر مجتمع الدراسة بحوالي 295 مفردة بالنسبة لأكاديميين، أي بمجموع 5797 مفردة، ولقد اقتصر مجتمع الدراسة المستهدف على ولاية عين الدفلى وبعض الولايات الأخرى، وتم اختيار هذا المجتمع للإلمام برؤى أصحاب الاختصاص في تشخيص المتطلبات لتكيف النظام المحاسبي المالي حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية، ليتم توزيع 85 استبيان على الفئة المستهدفة بواسطة التسليم والاستلام المباشر هذا بالنسبة للاستبيان الورقي، أما بالنسبة للاستبيان الإلكتروني تم إرساله إلى عدد من المهنيين وحتى أكاديميين عبر عناوين بريدهم الإلكتروني، ولكن لم نسترجع سوى 76 استبيان بعد الإجابة عليها وفق المعلومات المطلوبة، ومن أجل تفرغ بيانات الاستبيانات التي تم جمعها ومعالجتها إحصائيا، وحتى تحليلها استخدمنا برنامج (Excel)، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences Version 24).

4.2. تصميم الاستبيان:

نموذج الدراسة الميدانية المستخدم يكمن في استبيان يضم قسمين رئيسيين بغية ربط الجزء النظري مع الجزء التطبيقي لجمع المعلومات من المستجوبين، ليكون القسم الأول عبارة عن معلومات عامة حول عينة الدراسة للتعرف على خصائصها، أما بخصوص القسم الثاني يحتوي على 16 عبارة ضمن ثلاثة محاور، وعلى غرار ذلك يتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج لمعرفة الاتجاه العام للإجابات، ودرجة توافق عبارات الاتجاه العام للإجابات، والموضح فيما يلي:

الجدول رقم (01): مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	01	02	03	04	05
المتوسط المرجح	1,79-1	2,59-1,8	3,39-2,6	4,19-3,4	5-4,2

المصدر: (بلعور و قطيب، 2018، صفحة 310)

4.3. عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة:

سوف نتطرق إلى عرض وتحليل نتائج المعلومات العامة حول عينة الدراسة مستخدما في ذلك التكرارات والنسب المئوية لإظهار خصائصها، ليتم تحديد طبيعة ونوع البيانات المحصلة، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): إحصائيات خصائص عينة الدراسة

المعلومات العامة	الفئة	التكرار	المجموع	النسبة
السن	أقل من 30 سنة	20	76	26,3%
	بين 30 إلى 40 سنة	30		39,5%
	بين 41 إلى 50 سنة	14		18,4%
	أكثر من 50 سنة	12		15,8%
المؤهل العلمي	دكتوراه	8	76	10,5%
	ماجستير	4		5,3%
	ماستر	18		23,7%
	ليسانس	40		52,6%
	شهادة مهنية	6		7,9%

23,7%	76	18	خبير محاسبي	الوظيفة أو المهنة
18,4%		14	محافظ حسابات	
21,1%		16	محاسب معتمد	
21,1%		16	مساعد محاسب معتمد	
15,8%		12	أستاذ جامعي	
26,3%	76	20	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
42,1%		32	بين 5 إلى 10 سنوات	
13,2%		10	بين 11 إلى 16 سنة	
18,4%		14	أكثر من 16 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول السابق في المعلومات العامة المتعلقة بالسنة أن عينة الدراسة الأقل من 30 سنة تشير إلى المحاسبين المعتمدين ومساعدتهم بنسبة 26,3% وهي نسبة مرتفعة، لأن مهنة محاسب معتمد تتطلب شهادة محاسبة أو شهادة تسمح له بممارستها مسلمة من مؤسسات التعليم العالي أو حتى من طرف مؤسسات التكوين المهني أو مؤسسات معتمدة، أي تكون فترة الحصول عليها في حدود سنتين أو ثلاثة، وكذلك نظراً لخبرتي الجامعة في السنوات الأخيرة يعملون كمساعدين في مكاتب المحاسبة بسبب التوقف المؤقت لمعهد التعليم المتخصص لمهنة محاسب منذ سنة 2010 إلى غاية 2021، وأيضاً تجميد التوظيف في السنوات الأخيرة بأغلب المؤسسات، وبالإضافة إلى توقفه أيضاً بسبب جائحة كورونا، أما عينة الدراسة الذين سنهم يتراوح بين 30 إلى 40 سنة تقدر بـ 39,5% وهي الفئة العمرية السائدة في هذه الدراسة لكون فترة التعليم العالي بالصيغة القديمة طويلة، وزيادة على ذلك القانون السابق المنظم للمهنة يلزم الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات بخبرة 10 سنوات على أقل من أجل مزاولة المهنة، وأما الذين يتراوح سنهم من 41 إلى 50 سنة وصلت نسبته إلى 18,4%، كما أن أفراد العينة البالغ سنهم من 50 سنة فأكثر لم تتجاوز نسبة 15,8%، وهذا يدل أن عينة الدراسة سنهم ليس كبير كثيراً، لأنه في حالة كانت عينة الدراسة أكبر سن تكون مقاومة للتغيير، وبالتالي قد تعرقل عملية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالعكس الأصغر سننا تتقبل عملية التغيير بسهولة.

يتبين في الجدول السابق حول المعلومات العامة الخاصة بالمؤهل العلمي أن الحائزين على شهادة الدكتوراه هم أساتذة جامعيين بنسبة تقدر بـ 10,5%، بينما نسبة المساعدين الحائزين على الشهادة المهنية قدرت بـ 7,9%، أما بخصوص الحائزين على شهادة ماجستير وهم أيضاً أساتذة جامعيين بنسبة تقدر بـ 5,3%، في حين أن النسبة البالغة 52,6% تمثل الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومساعدتهم الحائزين على شهادة ليسانس، كما يوجد أيضاً من بين عينة الدراسة بنسبة 23,7% من محافظي الحسابات ومساعدتي محاسب معتمد الحاصلين على شهادة ماستر، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة مؤهلين من الناحية العلمية والعملية، وهذا ما يعكس موثوقية البيانات التي قمنا بجمعها، ويساعد أيضاً في قبول عملية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال الجدول السابق يلاحظ فيما يخص الوظيفة أو المهنة أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يمارسون مهنة خبير محاسبي تقدر بـ 23,7%، بينما نسبة 18,4% من محافظي حسابات، في حين نسبة عينة الدراسة الذين يمارسون مهنة محاسب معتمد بلغت 21,1% وهي نفس نسبة مساعدتي، أما أقل نسبة هي مهنة أستاذ جامعي بـ 15,8%، تعتبر هذه نتيجة في نظرنا مناسبة لهذه الدراسة كونها تتطلب الأخذ بآراء الفئة المهنية أكثر من الفئة الأكاديمية.

يتضح من خلال الجدول السابق في ما يخص المعلومات العامة حول الخبرة المهنية أنّ عدد سنوات الخبرة بين 11 إلى 16 سنة تشكل أقل نسبة والمقدرة بـ 13,2%، أما مساعدتي محاسب معتمد الذين يمتلكون سنوات خبرة أقل من 5 سنوات تمثل بنسبة 26,3%، ويلاحظ أيضاً أنّ عدد سنوات الخبرة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات والأكثر من 16 سنة خبرة مهنية تمثل نسبة (42,1% و 18,4%) على الترتيب وتعد هذه النتائج التي تم التوصل إليها كافية لأنها تمثل خبرة مهنية مناسبة من أجل ضمان الحصول على إجابات دقيقة للاستبيان، وتمثل هذه الخبرة أيضاً كفاءات ومهارات لا بأس بها للمهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة الدولية، والقابلة للتحسين مستقبلاً بالتكوين المناسب.

4.4. الدراسة الإحصائية لنتائج إجابات الاستبيان:

قمنا بمعالجة الإجابات الخاصة بعبارات الاستبيان إحصائيا باستخدام برنامج SPSS، بغرض عرض وتحليل كل عبارة على حدى ثم عبارات المحور معا باستعمال المؤشرات الإحصائية .

5.4. 1 عرض وتحليل نتائج المحور الأول:

سنتناول في هذا البند عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمحور الأول، والذي يتضمن مدى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام محاسبي خاص بها، بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): إجابات عينة الدراسة حول حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام محاسبي خاص بها

العبارات	النسبة	التكرار	بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المتوسط الحسابي	المعياري الانحراف	الاتجاه
القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ت	20	40	8	8	0	2,05	0,89	موافق	
	%	26,3	52,6	10,5	10,5	0				
لغة معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على تبسيط القياس، وتقليل الإفصاح	ت	24	40	2	10	0	1,97	0,93	موافق	
	%	31,6	52,6	6,2	2,31	0				
يوفر معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معلومات ذات جودة عالية مفهومة ومطبقة دوليا تلبي رغبات المستخدمين	ت	8	44	10	12	2	2,42	0,96	موافق	
	%	10,5	57,9	13,2	15,8	2,6				
اعتماد مجلس المحاسبة الدولية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل فرصة حقيقية للجزائر لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة وفي وقت أقل	ت	18	32	8	18	0	34,2	1,09	موافق	
	%	23,7	42,1	10,5	23,7	0				
تضمن النظام المحاسبي المالي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح بضمان فعالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ت	8	32	12	18	6	2,76	1,16	موافق	
	%	10,5	42,1	15,8	23,7	7,9				
المؤشرات الإحصائية لعبارات المحور الأول كوحدة واحدة										
							2,31	0,58	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ في العبارة الأولى تساوي آراء العينة غير الموافقة والمحايدة بنسبة 10,5%، في حين أنّ أغلب عينة الدراسة تتمركز آراؤهم بين موافق وموافق بشدة بنسبة (52,6% و 26,3%) على الترتيب، مما يدل أنّ العبارة جاءت في الاتجاه موافق، كما جاءت في المرتبة الرابعة بناء

على ما يشير إليه المتوسط الحسابي، وهذا ما يبرهن أن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إعدادها وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي معقدة ومكلفة وغير مناسبة لحجم هذا النوع من المؤسسات، ويؤدي هذا إلى عدم إظهارها الوضعية المالية الحقيقية لها، ولذلك وجب تبني نظام محاسبي يتناسب مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلاحظ أن نسبة آراء العينة حول العبارة الثانية كانت غير موافقة ومحايدة بنسبة (2,6% و 13,2%) على الترتيب، إلا أن أغلب آراء العينة تركزت على الموافقة بنسبة 52,6%، وبناء على ذلك تحصلت على متوسط حسابي يقدر بـ 2,05 الذي سمح لها أن تكون في الاتجاه موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحتل الترتيب الخامس، وهذا ما يعني أن متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل تعقيد من نظيرتها في معايير الإبلاغ المالي الدولية المتضمن بعضها في نظام المحاسبي المالي، لكون هذا المعيار يبسط عدد من مبادئ الاعتراف والقياس ويقلل عدد طرق الإفصاح.

يلاحظ أن آراء العينة فيما يخص العبارة الثالثة كانت محايدة بنسبة 13,2%، إلا أن أغلب الآراء كانت بين موافق وموافق بشدة بنسبة (9,57% و 10,5%) على الترتيب، وجاءت هذه العبارة في الاتجاه موافق، واحتلت الرتبة الثانية وفق المتوسط الحسابي، وكذلك نسبة آراء العينة غير الموافقة وغير الموافقة بشدة كانت قليلة لم تتجاوز في مجملها 18,4%، وهذا ما يظهر قدرة معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير معلومات تلقى قبول على مستوى الدولي كونها مفهومة وذات جودة عالية، وبالتالي تحقق رغبات ومتطلبات مختلف المستخدمين.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن آراء الموافقة بشدة وغير الموافقة تساوت على العبارة الرابعة بنسبة 23,7%، إلا أن أغلب آراء العينة موافقة بنسبة 42,1%، وجاءت هذه العبارة في الاتجاه موافق، كما احتلت الرتبة الثالثة، وبناء على هذا هدف الجزائر لمسايرة المحاسبة الدولية قد يتحقق باعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يتناسب مع طبيعة اقتصادها، وهذه تعتبر فرصة حقيقية لها تمكّنها من تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وفي وقت أقل.

يلاحظ في العبارة الخامسة أن نسبة الآراء غير الموافقة تقدر بـ 23,7%، بينما الفئة غير الموافقة بشدة فلم تتجاوز نسبتها 7,9%، إلا أن أغلب عينة الدراسة تركز آراؤهم بين موافق وموافق بشدة بنسبة (42,1% و 10,5%) على الترتيب، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 2,76 لتكون هذه العبارة وفقه في الاتجاه محايد، وتحصلت على الرتبة الأولى، ومن هنا يتضح في حالة احتواء النظام المحاسبي المالي على معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تحقيق فعالية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

يوضح الجدول السابق الموسوم بحاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام محاسبي خاص بها، قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل والمقدر بـ 2,31 وهذه القيمة حسب مقياس ليكرت الخماسي تندرج ضمن الاتجاه موافق، وهذا يدل على مدى حاجة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام محاسبي يناسبها، وبالتالي يسمح بالتطبيق السهل للقياس والإفصاح على مستواها، أما قيمة الانحراف المعياري للمحور كوحدة واحدة تقدر بـ 0,58، فهي بذلك تدل على تجانس الإجابات وعدم تشتتها، كما تسمح النتيجة المتحصل عليها بتعميم النتائج المتعلقة بالمحور الأول على مجتمع الدراسة.

4.4.2 عرض وتحليل نتائج المحور الثاني:

سوف نتطرق في هذا البند إلى عرض وتحليل الإجابات حول المحور الثاني، والخاصة بصعوبات تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام المؤشرات الإحصائية الموضحة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04): إجابات عينة الدراسة حول صعوبات تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارات	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
عدم وجود دعم وتشجيع وتحفيز	ت	23	40	4	9	0	1,99	0,91	موافق

			0	11,8	5,3	52,6	30,3	%	لا اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
موافق	0,97	1,95	1	9	1	39	26	ت	محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحكمها أمور قانونية دون ترك الأمر للمهنيين في عملية القياس والإفصاح وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
			1,3	11,8	1,3	51,3	34,2	%	
موافق	1,01	2,37	2	13	7	43	11	ت	عدم توفر أسواق متخصصة تستعمل مرجعية محاسبية موحدة للتقييم. في ظل غياب دور البورصة
			2,6	17,1	9,2	56,6	14,5	%	
موافق	1,10	2,29	0	18	6	32	20	ت	غياب الإلزامية القانونية للتأهيل في مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشرط أساسي لمزاولة مهنة المحاسبة
			0	23,7	7,9	42,1	26,3	%	
لا بد	1,17	2,74	6	17	13	31	9	ت	نقص كبير لمراكز التدريب والتأهيل الخاصة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم الإقدام عليها نظرا للتكلفة المرتفعة مقابل العائد منها
			7,9	22,4	17,1	40,8	11,8	%	
موافق	1,07	2,5	2	18	6	40	10	ت	ربط التنظيم المحاسبي بهيئة تابعة لوزارة المالية، ومع جود مهنيين من ذوي الخبرات وكبار السن دون الشهادات الجامعية يصعب مواكبة تطورات معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
			2,6	23,7	7,9	52,6	13,2	%	
موافق	0.59	2,30	المؤشرات الإحصائية لعبارات المحور الثاني كوحدة واحدة						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ أنّ العبارة الأولى تحصلت على انحراف معياري يقدر بـ1، كما وافقت أغلبية عينة الدراسة على هذه العبارة بنسبة مقدرة بـ52,6%، وتحصلت على متوسط حسابي بقيمة 1,99 الذي يشكل الاتجاه موافق، وسمح لها أن تحتل المرتبة الخامسة، ويعود ذلك لعدم وجود دعم وتشجيع وتحفيز من الدولة يساهم في التوجه نحو تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بتبنيها بالطريقة المباشرة أو حتى تكيف النظام المحاسبي المالي وفقها.

يلاحظ أنّ قيمة الانحراف المعياري تقدر بـ0,97، أما قيمة المتوسط الحسابي قدرت بـ1,95، هذا ما يؤكد موافقة أغلبية عينة الدراسة على العبارة الثانية بنسبة 51,3%، بينما آراء العينة الموافقة بشدة بلغت نسبة 34,2%، وبذلك احتلت هذه العبارة الرتبة السادسة وجاءت في الاتجاه موافق، مما يعني أن ممارسة المحاسبة بداية من الاعتراف حتى الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتم حسب النصوص القانونية دون ترك الأمر لاجتهاد المهنيين الذين قد يفضلون القيام بمهامهم وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلاحظ أنّ أغلبية عينة الدراسة موافقة على العبارة الثالثة بنسبة قريبة من 56,6%، من خلال الحصول على متوسط حسابي يقدر بـ 2,37 والذي يجعل هذه العبارة في اتجاه موافق لتحتمل المرتبة الثالثة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الخاص بالعبارة 1، وهذا ما يدل في الواقع على عدم تمكن المهنيين من القيام بتقييم وفق إجراءات موحدة. في ظل غياب الدور الفعلي للبورصة، لأنه في حالة الرغبة في تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب توفير الظروف المناسبة، وخصوصا الوقوف على النشاط الحقيقي للبورصة وفق إجراءات موحدة.

يلاحظ أنّ العبارة الرابعة تحصلت على موافقة أغلبية العينة، كما قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 2,29 لتحصل على الرتبة الرابعة، أما الانحراف المعياري قدر بـ 1,1، وهذا ما يدل على عدم وجود نصوص قانونية تلزم بشرط التأهيل في مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمزاولة المهنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه في حالة التقيد به قد يساعد على تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يلاحظ أنّ العينة موافقة على العبارة الخامسة بنسبة 40,8%، بمتوسط حسابي قدر بـ 2,74، لتحتمل هذه العبارة الرتبة الأولى، أما قيمة الانحراف المعياري قدر بـ 1,17، وتعتبر هذه النتيجة منطقية لأن مراكز التدريب والتأهيل تعرف نقص، وحتى الموجودة لا تكون مسايرة للأحداث المحاسبية المعاصرة وبالأخص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعرقل تكييف النظام المحاسبي المالي وفقه كما تعرف هذه المراكز نقص التوافد نظرا لارتفاع تكاليفها مقابل عائدها.

يلاحظ أنّ عينة الدراسة موافقة بالأغلبية على العبارة السادسة بنسبة 52,6% من خلال متوسط حسابي يقدر بـ 2,5، وجاءت هذه العبارة في الاتجاه موافق وفق مقياس ليكرت الخماسي، وبناء على هذا احتلت هذه العبارة الرتبة الثانية، وكذلك بلغت قيمة الانحراف المعياري 1,07، وهذا ما يؤكد على أن التنظيم المحاسبي في الجزائر يتم وفق المجلس الوطني للمحاسبة التابع لوزارة المالية، وكذلك وجود مهنيين كبار السن دون الشهادات الجامعية قد يحول دون مواكبة تطورات معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما قد يصعب عملية تكييف النظام المحاسبي المالي وفقه.

يلاحظ أنّ الاتجاه العام لعينة الدراسة تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة للمحور الثاني، ما عدا إجابات العبارة الخامسة هذا ما يثبت اتفاق المختصين في المحاسبة بالجزائر على وجود العديد من الصعوبات تمنع عملية تكييف النظام المحاسبي المالي حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم بساطة هذا الأخير، بينما قيمة الانحراف المعياري بلغت 0,59 والتي تدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة.

4. 3 عرض وتحليل نتائج المحور الثالث:

في هذا البند سوف نقوم بعرض وتحليل الإجابات الخاصة بالمحور الأول، والذي يحتوي على إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاستعمال المؤشرات الإحصائية التي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): إجابات عينة الدراسة على إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارات	التكرار والنسبة	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	ترتيب	الاتجاه
النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يلبي احتياجاتها المحاسبية، لذا وجب تكييفه وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ت	16	38	10	12	0	2,24	0,96	نفي
	%	1,21	50	2,13	8,51	0			

مؤشرات	0,96	2,37	2	14	0	54	6	ت	تكييف البيئة المهنية لتكون قادرة على استيعاب معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
			2,6	4,18	0	1,71	9,7	%	
مؤشرات	0,88	2,16	0	10	6	46	14	ت	وضع برامج لليقظة الإستراتيجية ذات صلة بنظم المعلومات من أجل متابعة التحديث المستمر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتأقلم معه باتخاذ التدابير اللازمة
			0	2,13	9,7	5,60	4,18	%	
مؤشرات	1,17	2,47	4	18	0	42	12	ت	فتح أبواب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام الكفاءات العلمية الصغيرة وعدم التخوف بتنظيم تربصات للمتفوقين في المحاسبة تحت وصاية المجلس الوطني للمحاسبة
			3,5	7,23	0	3,55	8,15	%	
مؤشرات	0,90	2,66	0	20	12	42	2	ت	إلزامية ضبط البرنامج المحاسبي الجامعي بما يتناسب مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربط تربص الأساتذة والمهنيين بدورات مهنية في الدول الخيرة بمجال المحاسبة
			0	26,3	15,8	55,3	2,6	%	
موافق	0,66	2,37	المؤشرات الإحصائية لعبارات المحور الثالث كوحدة واحدة						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

العبارة الأولى جاءت آراء العينة حولها في اتجاه موافق بنسبة موافق وموافق بشدة (50% و 21,1%) على الترتيب، ووفق المتوسط الحسابي البالغ 2,24 احتلت هذه العبارة المرتبة الرابعة من حيث الأهمية على ضوء آراء أفراد العينة، وقُدِّر الانحراف المعياري لهذه العبارة بـ 0,96، وهذا ما يؤكد على ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة في أقرب وقت، لأنه لا يلي الاحتياجات المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات، وكل الدراسات السابقة وصلت إلى نفس هذه النتيجة.

جاءت العبارة الثانية في اتجاه موافق وفق مقياس ليكرت الخماسي على ضوء أفراد عينة الدراسة موافقة بنسبة 71,1%، أما آراء العينة الموافقة بشدة بلغت 9,7%، وجاءت هذه العبارة في الرتبة الثالثة حسب المتوسط الحسابي المقدّر بـ 2,37، أما قيمة الانحراف المعياري قدرت بـ 0,96، وهذا ما يعني إلزامية توفير الظروف المناسبة حتى يتمكن من النجاح في تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة منه بأكبر قدر عند توفير الوسائل المناسبة من الهياكل والكوادر البشرية المؤهلة، وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائية عليها أن تبادر في القيام بالتغيرات الملائمة مع هذا التنظيم المحاسبي الجديد، ووضع أيضا خطة مستمرة لمسايرة المستجدات، ولا تترك الأمور كلها على عاتق الدولة.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة الثالثة يقدر بـ 2,16، وهو ما جعل هذه العبارة تكون في اتجاه موافق وفق مقياس ليكرت الخماسي وكذلك على ضوء آراء جل أفراد عينة الدراسة الموافقة والموافقة بشدة بنسبة (18,4% و 60,5%) على الترتيب، بالإضافة إلى ذلك احتلت هذه العبارة الرتبة الخامسة من حيث الترتيب حسب المتوسط الحسابي، كما قدرت قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة بـ 0,88.

العبارة الرابعة جاءت إجابات أفراد عينة الدراسة حولها في اتجاه موافق بنسبة مرتفعة بلغت في مجملها 71,1% منها 55,3% موافق و 15,8% موافق بشدة، وهذه العبارة احتلت الرتبة الثانية حسب ما يشير إليه المتوسط الحسابي المقدر بـ 2,47، كما قدر الانحراف المعياري بـ 1,17، وهذه النتيجة منطقية لأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطلب شهادة الخبرة في التوظيف، وهذا ما يمنع الكفاءات العلمية الصغيرة رغم تفوقها في المسار التعليمي من الالتحاق بها، لهذا وجب عليها ضرورة استقطاب هذا النوع من الكفاءات تحت وصاية مجلس الوطني للمحاسبة، لأنها قد تقوم بمساعدتها في الاطلاع على المستجدات المحاسبية الدولية المناسبة لها كمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

العبارة الخامسة كانت في الاتجاه محايد وفق مقياس ليكرت الخماسي وعلى ضوء آراء عينة الدراسة بنسبة 15,8%، في حين أن آراء عينة الدراسة غير الموافقة قدرت قيمتها بـ 26,3%، وقد احتلت هذه العبارة الرتبة الأولى من حيث الترتيب وفق المتوسط الحسابي المقدر بقيمته بـ 2,66، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذه العبارة بـ 0,90.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ العبارات المكونة للمحور الثالث المتضمن إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وافقت عليها أغلبية آراء عينة الدراسة باستثناء العبارة الأخيرة التي كانت إجاباتهم محايدة بالإضافة إلى ذلك بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور كوحدة واحدة 2,37 والتي تندرج ضمن الفئة الثانية من المتوسط المرجح لمقياس ليكرت الخماسي، بينما قيمة الانحراف المعياري لهذا المحور كوحدة واحدة بلغت 0,66، والتي تعبر على عدم تشتت العبارات، مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة متجانسة وتركزت حول موافقتهم على أن الجزائر قادرة على تكييف النظام المحاسبي المالي حسب خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. النتائج ومناقشتها:

قمنا بمعالجة موضوع الإشكالية بالتطرق في الإطار النظري إلى متغيرات الدراسة، أما بخصوص الإطار التطبيقي قمنا بتشخيص المنهجية المستخدمة بهدف دراسة نتائج خصائص عينة الدراسة، والدراسة الإحصائية لنتائج الإجابات حول العبارات المكونة للمحاور الثلاثة للاستبيان التي كانت كلها في اتجاه موافق، مما يعني أنّ هذه النتائج تعبر عن الواقع وقابلة للتعميم على مجتمع الدراسة، وموضحة في ما يلي:

- كانت إجابات أفراد عينة الدراسة موافقة بنسبة عالية على حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى نظام محاسبي خاص يحقق رغبات ومتطلبات مختلف المستخدمين، حيث يمثل معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة لها للاستفادة من الاقتصاد العالمي لكونه يعتبر كأداة إستراتيجية لجذب الاستثمار الخارجي ؛

- كما اتفق المختصين في المحاسبة من مهنيين وحتى الأكاديميين على وجود العديد من الصعوبات كغياب التشجيع والتحفيز من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يمنع تكييف النظام المحاسبي المالي حسب خصائص معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أنه يناسب البيئة الجزائرية ؛

- على الرغم من وجود هذه الصعوبات إلا أن المختصين يرون أنه يمكن تجاوزها وتحقيق تبني معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تضافرت جهود الجهة المنظمة للمهنة ومختلف المستخدمين بتوفير الهياكل والكوادر البشرية المؤهلة، وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عليها أن تبادر في إحداث تغييرات تتناسب مع هذا التنظيم المحاسبي الجديد.

الخاتمة:

بعد معالجة إشكالية الدراسة في الشق النظري والتطبيقي الخاصة بضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى استنتاجات رئيسية تتمثل في ما يلي:

- أن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تسمح بإظهار الوضعية المالية الحقيقية لها مما قد يؤثر على اتخاذ قرارات من قبل مستخدميها، حيث اعتماد مجلس المحاسبة الدولية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل

- فرصة حقيقية لهذه المؤسسات لتحقيق أهدافها، ولهذا وجب تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن متطلباته أقل تعقيدا من خلال تبسط القياس، وتقلل عدد طرق الإفصاح، وهذا ما يظهر قدرته على توفير معلومات تلقى قبول على المستويين ؛
- تبين أنه في حالة تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه الجزائر العديد من الصعوبات التي تحول دون ذلك منها عدم وجود أي تحفيز من طرف الدولة يشجع على تبنيه، كما أن طبيعة المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحكمها أمور قانونية، ولا توجد أسواق يمكن الاعتماد عليها لتحديد مرجعية للتقييم، وعلى غرار ذلك فإن عملية ربط التنظيم المحاسبي بمهنة تابعة لوزارة المالية قد يُصعّب من تكييف النظام المحاسبي المالي وفق هذا المعيار ؛
- ومن أجل تحقيق تكييف النظام المحاسبي المالي حسب خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب تهيئة البيئة المهنية لتكون قادرة على استيعابه، كما يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتح أبوابها أمام الكفاءات العلمية الصغيرة وعدم التخوف بتنظيم تربصات للمتفوقين في المحاسبة، بالإضافة إلى ذلك يرى المختصين أن هذه المؤسسات عليها أن تتوجه نحو وضع برامج لليقظة الإستراتيجية ذات صلة بنظم المعلومات من أجل متابعة التحديث المستمر لهذا المعيار.
- وعلى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حاولنا وضع بعض التوصيات التي تتناسب معها والتي تتمثل فيما يلي:
- ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي وفق خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن هذا النظام لا يتناسب مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- من الأحسن أن تتبنى الجزائر معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أقرب وقت، وفي شكل معيار دون تغييره إلى نصوص قانونية كما حدث في معايير الإبلاغ المالي الدولية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل تسهيل إجراء التغييرات وعملية تحديثه في المستقبل ؛
- إلزامية تأهيل المهنيين والتركيز على التكوين المستمر، ومن الأفضل أن يبادروا بتكوين أنفسهم دون الاعتماد الكلي على الدولة، وحتى الأكاديميين وجب عليهم أن يعملوا على الرفع من التكوين الجامعي الذي يساعد في التقليل أو القضاء نهائيا على الفجوة بين التأهيل العلمي والعمل، وكل هذا من أجل النجاح في تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- يجب إصدار قانون يلزم بالنشاط المستمر للهيئات الوطنية المنظمة لمهنة المحاسبة، من أجل مواكبتها لمستجدات المحاسبة الدولية الملائمة مع البيئة المحاسبية الجزائرية.
- وبالرغم من توصل هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، إلا أنها تبقى تخضع لبعض الحدود الناتجة عن الزاوية التي درست بها الإشكالية والمتمثلة فيما يلي:
- الحدود النظرية لهذه الدراسة اقتصر على تحديد المتطلبات الواجب توفيرها حتى يتم تكييف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا تقوم بدراسة تكييفه حسب كل معايير الإبلاغ المالي الدولية، بالإضافة إلى ذلك تشير إلى الطريقة المناسبة من أجل تدويل محاسبي يتناسب مع طبيعة المؤسسات الجزائرية بتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- الحدود التطبيقية لهذه الدراسة اقتصر على الأخذ بآراء المختصين في المحاسبة المحليين فقط، ومستقلا يمكن أن يتم تناول نفس موضوع محل الدراسة على أن يتم الأخذ بآراء المحليين والدوليين.
- الإحالات والمراجع:**
1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قرار. (26 جويلية، 2008). يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. صفحة الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009.
 2. الحاج نوي. (2016). أثر الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.
 3. السعيد سعيداني محمد، وكرياحي يوسف. (2018). مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05 (العدد 01)، 668.
 4. تيجاني بالرقى، والياس شرشافة. (2017). مدى ملائمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03 (العدد 10)، 123.

5. خديجة عطية، ومنال قدوري. (2018). إمكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 02 (العدد 02)، 132-137.
6. ريتشارد شرويدر، مارتن كلارك، وجاك كاثي. (2016). نظرية المحاسبة. (خالد علي أحمد كاجيجي، وإبراهيم ولد محمد فال، المترجمون) المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
7. سليمان بلعور، وعبد القادر قطيب. (2018). واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. مجلة إضافات إقتصادية ، المجلد 02 (العدد 03)، 310.
8. ظاهر شاهر القشي. (2014). واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية. رؤى إقتصادية ، المجلد 04 (العدد 06)، 23-27.
9. عمر عزوي، وأمال مهاوة. (2012). المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية. مجلة الباحث ، المجلد 11 (العدد 11)، 95 - 99.
10. فريد عوينات، محمد كويسي، ولعيدي مهاوات. (2016). نظام المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة. مجلة إقتصاد المال والأعمال المجلد 01 (العدد 01)، 81.
11. فريد لطرش. (2016). متطلبات الإفصاح والقياس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظام المحاسبي المالي والإطار المحاسبي الدولي. مجلة الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 11 (العدد 15)، 223 - 224.
12. مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي. (2019). المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. الرياض: ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
13. يحي عباس حميد، وعبد الحليم صفوان قصدي. (2015). تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومدى إمكانية تطبيقها محليا. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم (العدد 36)، 15 - 17.
14. Dalla Riva, E., & Meirelles Salotti, B. (2015). Adoption of the international accounting standard by small and medium- sized entities and its effects on credit granting. r. cont. fin, vol 26 (no 69), 307.
15. KLINK, P. (2016). The international financial reporting standard for small and medium-sized entities: the need and form of a third-tier financial reporting standard in namibia. master of accounting sciences at the university of South africa.
16. Ronita Devi Ram. (2012). Development of the international financial reporting standard for small and medium . business school : athesis doctor of philosophy the university of Sydney.